عجمي: ١٩ مشروعاً تأهلت للمرحلة النهائية يختار منهم ٦

برعاية العطار.. تكريم الفائزين في مسابقة المحتوى الرقمي العربي

| فادي بك الشريف

تحت رعاية نائب رئيس الجمهورية الدكتورة نجاح العطار، تختتم غداً الجمعة فعاليات مسابقة المحتوى الرقمي العربي ٢٠١٩ التي تنظمها الجامعة الافتراضية السورية، على أن يتم تكريم المشاريع الفائزة وإعلان النتائج النهائية في دار الأسد للثقافة والفنون بالتزامن مع اليوم العالمي للغة العربية.

ويشارك في المسابقة، المهتمون والعاملون في تطوير تطبيقات المحتوى الرقمي العربي على شكل أنظمة برمجية وأدوات حاسوبية تسهم في إغناء وتفعيل المحتوى بطريقة مبتكرة ومتنوعة، علماً أن المسابقة شملت محاور التعليم والتقانة والسياحة والإعلام والاقتصاد والأعمال والخدمات المجتمعية.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت رئيس الجامعة الافتراضية السورية خليل عجمي إلى أن عدد المشروعات التي تم ترشيحها إلى المرحلة النهائية من المسابقة وصل إلى ١٩ مشروعاً، يختار منها بين ٤ لـ٦ مشاريع، مؤكداً أن المسابقة تسهم في توليد محتوى رقمي عربي وهي ذات طابع تعليمي وثقافي وخدمة اجتماعية.

ونوه عجمي بأن فكرة المسابقة تساعد طلاب الجامعات على بناء مشاريعهم الخاصة، ومؤسساتهم الخاصة ضمن إطار دعم ريادة الأعمال، علماً أنه تم وضع معايير لاختيار مشاريع قابلة للتطوير وتحويلها لمنتجات يمكن أن تساهم في التنمية وتوليد محتوى رقمي عربي.

وأضاف: إن وضع معايير تنطلق من صلاحية المشروع بأن يتحول لمنتج وقدرته على إثراء المحتوى الرقمي العربي والمنهجية البرمجية المعلوماتية المتبعة من الطلاب، مؤكداً أن النسخة الأولى من المشروع استهدفت الأعمار من ١٨ وحتى ٣٥ عاماً ومن الممكن توسيع الشريحة العمرية العام القادم، علماً أن اللجنة ضمت مختصين وأكاديميين من الجامعات السورية ومراكز الأبحاث وأصحاب الخبرة في المجال العلمي والمعلوماتي.

وأشار رئيس الجامعة إلى أن المرحلة الأولى من المسابقة شملت دراسة وتقييم المشروعات من لجنة علمية مختصة وفق منظومة معايير تنسجم مع أهداف المسابقة، وتم الإعلان خلال تموز الماضي عن المشاريع المتأهلة إلى المرحلة الثانية وعددها ٣١ مشروعاً، كما تضمنت المرحلة الثانية والأخيرة عملية التطوير بمشاركة مرشدين من القطاع الأكاديمي وقطاع الأعمال، ليتم ترشيح ١٩ مشروعاً من اللجنة العلمية للمشاركة في المنافسة النهائية.

وقال عجمي: إن دعم المشروع الواحد يصل إلى مليوني ليرة سورية، مؤكداً الاستمرار بإجراء المسابقة بشكل سنوي، متوقعاً زيادة عدد المشاريع المتقدمة.

السوق الأسود «للحظ» بطاقات يانصيب رأس السنة تباع بضعف سعرها في حمص

| حمص- نبال إبراهيم

كثرت شكاوى المواطنين في حمص مؤخراً حول قيام باعة بطاقات يانصيب معرض دمشق الدولي بالمحافظة بابتزاز المواطنين وبيعهم بطاقات اليانصيب بمقدار يصل إلى ضعف سعرها الحقيقي من دون وجود رادع لهم باعتبارها باتت سلعة في السوق السوداء، وأكد المشتكون أن سعر بطاقة اليانصيب في إصدار رأس السنة الحالي ٢٠٠٠ ليرة سورية فيما يقوم الباعة ببيعها بسعر يتراوح ما بين ٣ و٤ آلاف ليرة، مستغلين آمال المواطنين بتحقيق الربح ومحاولة تحسين أوضاعهم المعيشية.

وأكد عدد من باعة اليانصيب الذين التقتهم «الوطن» أنهم يشترون بطاقات اليانصيب بمبلغ أكبر من سعر المبيع لذا يضطرون إلى بيعها بسعر يحقق لهم الربح المادي وخاصة أن عدد البطاقات قليل ولا بد لهم أن يبيعوها بسعر يتناسب مع تعبهم على حد قولهم.

وحول ذلك أعاد رئيس قسم اليانصيب في مديرية بريد حمص يوسف إبراهيم لـ«الوطن» السبب لقلة عدد البطاقات ونقص كميات الإصدار والطلب المتزايد عليها في السوق، إضافة إلى جشع وطمع بعض المعتمدين والبائعين، منوهاً بتخفيض عدد هذه البطاقات إلى النصف مقارنة بفترة ما قبل الأزمة وباتت حصة محافظة حمص حالياً من هذه البطاقات نحو ٦ آلاف بطاقة فقط في كل إصدار، منوهاً إلى أن محافظة حمص تشهد حالياً زيادة على طلب بطاقات اليانصيب والإقبال كبير إلا أن عدد البطاقات قليل وغير كافٍ ولا يشكل سوى ٢٥ بالمئة من حاجة المحافظة.

وبيّن إبراهيم أن المعتمد المرخص أصولاً لدى المديرية يحصل حالياً على ربع حصته فقط من البطاقات وهذا ما دفع البعض إلى احتكار البطاقات وبيعها بأسعار زائدة، منوهاً إلى أن عدد المعتمدين المرخصين حالياً بالمديرية لبيع بطاقات اليانصيب ٥٢ معتمداً فقط، لافتاً إلى أن عدد المعتمدين المرخصين في المديرية قبل الأزمة كان ٤٥٧ معتمداً على مستوى المحافظة، وأن معظم هؤلاء المعتمدين طالبوا بإعادة تجديد ترخيصهم واستلام بطاقات اليانصيب إلا أن عدد البطاقات غير الكافي حال دون ذلك، ولا يمكن تجديد رخصهم إلا في حال زيادة عدد البطاقات في كل إصدار وعودة حصة حمص كما كانت سابقاً.

وأكد إبراهيم أنه لا يجوز لأي مرخص أن يبيع بطاقة اليانصيب بسعر زائد مهما كان السبب، مبيناً أن المديرية ليست لها سلطة على الإطلاق على المرخصين والباعة المخالفين الذين يتقاضون أسعاراً زائدة في حال لم يتم التقدم بشكوى خطية، موضحاً أنه يوجد في المديرية لجنة خاصة تقوم بجولات دورية على المعتمدين للتأكد من بيعها بالسعر النظامي وفي حال تم ضبط أحدهم وهو يبيع بسعر زائد يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه قد تصل إلى إلغاء الرخصة له، مبيناً أنه حتى تاريخه لم يتقدم أي أحد بشكوى بحق أي معتمد.

دمراني لـ«الوطن»: توجيه مفتشي العمل للتحقق من التزام أصحاب المنشآت

التأمينات الاجتماعية تعمم على القطاع الخاص زيادة الحد الأدنى للأجور ليصبح ٤٧ ألف ل.س

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود دمراني عن قيام الوزارة بالتعميم إلى مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل، بزيادة الحد الأدنى العام للأجور لعمال القطاع الخاص والتعاوني المشترك غير المشمولين بأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته ليصبح ٤٧٦٧٥ ليرة سورية.

وأكد أنه تم الطلب إلى المديريات بتوجيه مفتشي العمل لديها من أجل التحقق من التزام أصحاب العمل بالمنشآت الخاضعة لأحكام قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ بتطبيق الحد الأدنى للأجور اعتباراً من تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي مع بداية شهر كانون الأول، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أصولاً بحق أصحاب العمل المخالفين.

ولفت إلى أنه تم التشديد على المديريات لتوجيه العاملين في شعبة القوى العاملة بمراعاة الحد الأدنى العام للأجور عند تنظيم عقود العمل لغير السوريين، أو عند تنظيم عقود العمل للعاملات في المنازل من السوريات أو غير السوريات.

وبيّن دمراني أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية قامت بتعديل الاشتراك لديها حاسوبياً وفقاً لتعديل الأجور وسوف يطالب صاحب العمل مع نهاية الشهر الحالي بالاشتراك وفقاً للحد الأدنى للأجور الجديد ولو لم يتقدم بأي استمارات للمؤسسة.

وبيّن دمراني أنه تمت مخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بخصوص إضافة التعويض المعيشي على أجور العاملين في القطاع الخاص والمشترك، مبيناً أن كل عامل في القطاعات المذكورة لم يبلغ أجره الحد الأدنى المنصوص عليه في المرسوم التشريعي رقم ٢٣ لعام ٢٠١٩ بعد إضافة التعويض المعيشي إليه فإنه يتعين رفع أجره ليبلغ الحد الأدنى المذكور إنفاذاً لحكم القانون.

أما ما يخص أجور العاملين في القطاع الخاص والتعاوني المشترك الذين تبلغ أجورهم الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن أو تزيد على ذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم ٢٣ لعام ٢٠١٩، فيضاف التعويض المعيشي الممنوح إلى الفئات المستفيدة إلى الأجور الشهرية بتاريخ نفاذ المرسوم ويعد جزءاً منها.

وأكد دمراني الأثر الايجابي للجولات الرقابية على العمال في القطاع الخاص، مشيراً إلى توجيه رئاسة مجلس الوزراء بتكثيف الجولات التفتيشية على المنشآت الخاصة، منوهاً بتسجيل نحو ٤٠٠ ألف عامل في القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية حتى نهاية عام ٢٠١٨، مضيفاً: صدر عن الوزارة في الفترة نفسها ٣٠٦ قرارات بفرض غرامات بحق أصحاب عمل مخالفين لقانون العمل بنحو ٣٥ مليون ليرة، توزعت بين عدم تسجيل عمال في التأمينات وعدم تسجيل العامل وفق الحد الأدنى وعدم الالتزام بوجود نظام داخلي، وعدم الالتزام بمتطلبات السلامة المهنية، وتشغيل أطفال.

وبيّن أنه خلال العام الحالي قام مفتشو العمل بحدود ١٦٠٠ جولة تفتيشية، لافتاً إلى أنه بهدف تحقيق الجولات النتائج الأفضل تم تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من مفتش من الشؤون الاجتماعية والعمل ومفتش من مؤسسة التأمينات الاجتماعية وممثل عن النقابة المختصة.

وأوضح دمراني أنه في حال ضبط مخالفة مرتكبة من رب العمل يتم تنظيم ضبط ويصدر قرار بغرامة، مشيراً إلى وجود متابعة للشكوى خلال ١٥ يوماً وفي حال استمرار المخالفة تتم مضاعفة الغرامة.

وعن عمالة الأطفال لدى بعض جهات القطاع العام بين دمراني أن هذا مسؤولية جهات القطاع العام التي تبرم العقد مع المقاول مبيناً أنه يمنع تشغيل الطفل إلا بعد حصوله على شهادة التعليم الأساسي أو حتى بلوغه سن ١٥ سنة وفقاً للقرار الوزاري رقم ١٢ الخاص بعمل الأحداث الذي نص على تحديد عمر الحدث، منوهاً بوجود أعمال لا يجوز تشغيل الطفل فيها دون سن ١٨ من بينها الحمل والعتالة.

حدائق طرطوس.. للمستثمرين وليس للمواطنين!!

| طرطوس- الوطن

رغم كثرة عدد الحدائق العامة في مدينة طرطوس فقد تراجع واقع معظمها في سنوات الأزمة لأسباب مختلفة تتعلق بالضغط البشري الكبير عليها وبتخريب مرافقها وبقلة عمالها واعتمادات الصيانة والتأهيل المخصصة لها وبات وضعها غير مقبول من كافة النواحي ولمعالجة هذا الواقع وضعت المدينة خطة لعام ٢٠٢٠ من شأن تنفيذها تحسين وضعها خاصة بعد أن تم التعاقد مع خمسين عاملاً منذ فترة وتم التعاقد مع الإسكان العسكرية لصيانة بعض هذه الحدائق.

وإضافة لما تقدم ثمة ملاحظات وشكاوى حول الاستثمارات القائمة في الحدائق الكبيرة ورداً على ذلك أكد رئيس مجلس المدينة محمد زين أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط الاستثمارات في الحدائق العامة وصدر بهذا الخصوص عدة تعاميم وقرارات منها التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحدائق العامة لجهة تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ومنها قرار مجلس المدينة القاضي بعدم الموافقة على أي استثمار جديد في جميع حدائق المدينة بما فيها المروج الخضراء والكورنيش البحري وعدم الموافقة على تجديد أي استثمار ينتهي فيها وبما يخالف المخطط التفصيلي للحدائق وقرارها المتضمن الموافقة على رؤية دائرة الحدائق بخصوص الإشغالات في حديقة الباسل والمادة الأولى منه الفقرة «أ» القاضية بتحويل كتلة الأكشاك الشمالية إلى مظلات والوسطى إلى مقرات إدارية وفيما يخص حديقة تشرين تحويل الكتلة الشرقية إلى صالة معارض أو مكتبة تتم إدارتها من المدينة، والكتلتان الغربيتان تستخدمان كمظلات بعد إزالة الجدران ووضع مقاعد لجلوس المواطنين.

وفيما يخص دورات المياه بين أنه يتم منح رخص الإشغال بمدة زمنية مقدارها ثلاث سنوات للأكشاك الواقعة فوق دورات المياه العامة سنداً لدفاتر شروط فنية تعد لهذه الغاية متضمنة إتاحة دائمة لعامة المواطنين باستخدام دورات المياه من خلال جهوزيتهم الدائمة وأن يتم ذلك عن طريق الإعلان، مشيراً إلى أن مجلس المدينة أصدر قراراً يتضمن إزالة الزوائد والملحقات والإضافات التي تمت إضافتها على الأكشاك الأربعة «١-٢-٣-٤» في حديقة الباسل واستثمار الأكشاك الأربعة الأساسية عن طريق المزاد العلني لبيع الورود ونباتات الزينة والتحف الشرقية حصراً.

شوارع جرمانا... زفت!

نشاط لإزالة أبنية وبنائها من جديد بستة طوابق

| عبد المنعم مسعود

تصبح مقولة تغمس اللقمة بالوحل واقعاً ملموساً وليس لقطة في مشهد سينمائي أمام فرن جرمانا الآلي فالشارع الفاصل بين الفرن والمؤسسة السورية للتجارة والذي تطل عليه كوى بيع الخبز للفرنين الآلي والاحتياطي منخفض عن منطقة خلف الفرن لذلك تتجمع المياه في أثناء فترة هطل الأمطار وبعد انتهائها بمشهد يجسد حالة من الاستهتار بأهالي المدينة وأحوالهم الخدمية.

وبانتقالك خطوات أخرى باتجاه منطقة خلف الفرن أو حي المزارع أو دف الصخر وكرم الصمادي وصولاً إلى كشكول وأينما ذهبت وفي أي اتجاه اتجهت فستجد نفسك تغوص في أوحال ومستنقعات أحدثتها الأمطار في شوارع محفرة وأخرى نزعت قمصانها وثالثة بانتظارها منذ سنوات.

رئيس المكتب الفني في مدينة جرمانا محمد حمدان بين أن عملية التخديم لمناطق المدينة تتم وفق الإمكانات المتاحة علماً أن هذه المناطق هي مناطق مخالفات وخارج التنظيم مشيراً إلى أن البلدية لا تملك الزفت لكي تحجبه عن الشوارع.

ووفقاً لحمدان فإن عمليات توزيع الزفت على شوارع المدينة تتم وفقاً لعقود تم إعدادها وتلزيمها بشكل مسبق ولمواقع محددة فالعقد الذي يتم تنفيذه حالياً مع الإنشاءات تم تلزيمه قبل عامين وبدأ العمل به الآن بعد أن صدقته الوزارة، مضيفاً: إن العقد الذي يتم تنفيذه في منطقة دف الصخر تمت عمليات تسريعه وإلا كان انتظر لأكثر من سنتين حتى يتم إنجازه.

ويبين حمدان أن إجمالي العقود التي يتم إنجازها هي أربعة عقود منها عقدان بقيمة ٢٥ مليوناً لكل عقد خصصتها المحافظة من موازنتها لهذه المناطق علماً أن شوارع هذه المناطق ليست مدرجة على مخطط المدينة ويتم تزفيتها على الوضع الحالي.

ويكشف حمدان أن هناك عقداً بقيمة ٢٤٠ مليوناً لمنطقة دف الصخر تم تلزيمه للإنشاءات هذا الأسبوع بعد إنجاز اتفاقية الأسعار وبانتظار تخصيص التمويل والتصديق معتقداً أن إنجازه لن يكون قبل العام المقبل، مضيفاً: إن عملية التلزيم لم تتم إلا بعد إعطاء الوزارة الضوء الأخضر للبدء على أساس أن تقسم التمويل على قسمين قسم الآن والقسم الأكبر العام المقبل، مضيفاً: إن المباشرة ستكون بعد انتهاء تصديق الأوراق والعقد.

وبيّن حمدان أن اختلاف التخديم بين مناطق وأخرى يعود لكون الأولوية بالتخديم للمناطق ضمن المخطط التنظيمي فهذه المناطق سبق أن دفعت رسوم ترخيص بناء تصل إلى ٨ ملايين ورسوم مرافق عامة تصل إلى ٤ أو ٥ ملايين ليرة في حين أن مناطق المخالفات لم تدفع أي رسوم للترخيص أو للبناء إضافة إلى أن تخديمها يحتاج إلى موافقة المحافظة.

ووفقاً لحمدان فإن رخصة البناء تصل تكاليفها في البلدية حالياً إلى ما يقرب من ١٢ مليوناً بين مرافق عامة ورسوم بلدية ماعدا نقابة المهندسين والتي تصل تكاليفها إلى نحو ٥ ملايين وهذه للرخصة العادية للبناء بمساحة نحو ٣٥٠ متراً مبيناً أن إحدى الرخص وصلت رسومها إلى ٢٣ مليوناً لبلاطة ٧٠٠ متر.

ووفقاً لرئيس المكتب الفني فإن المدينة تشهد حركة ترخيص بناء لمنازل قديمة تتم إزالتها وبناء محاضر محلها مبيناً أنه من المسموح حالياً أن يتكون البناء من ستة طوابق إضافة للقبو وذلك للشارع الذي عرضه ٢٠ متراً فما فوق وتقل المساحة الشاقولية كلما قل عرض الشارع مشيراً إلى أن الأقل هو أربعة طوابق والأكثر هو ستة طوابق.

معاون وزير الصناعة: خط إنتاج ثانٍ في معمل أحذية السويداء بداية العام القادم

| السويداء- عبير صيموعة

كشف معاون وزير الصناعة جمال العمر انطلاق العمل في خط الإنتاج الثاني في معمل أحذية السويداء بداية العام القادم بعد وصول الآلات التي تم التعاقد عليها لمصلحة المعمل.

وبيّن العمر خلال اطلاعه على سير العمل لتجهيز خط الإنتاج الثاني في المعمل وجود متابعات يومية لجميع المنشآت الصناعية في كل المحافظات والتي تقوم بها الوزارة.

وأشار إلى وجود متابعة جادة من الوزير للوصول إلى كامل الطاقة الإنتاجية لمعمل الأحذية بالسويداء وإنتاج حذاء عسكري بجودة عالية وعند وصول الآلات الجديدة سيتم البدء بإنتاج الأحذية المدنية.

بدوره بين مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية أسامة أبو فخر أنه تم البدء بالعمل بخط الإنتاج الثاني وإنتاج ما بين /٥٠٠-٦٠٠/ زوج من الأحذية يومياً لافتاً إلى أنه تم رفد المعمل في بداية العام الحالي بآلتين جديدتين كما يجري العمل على جلب آلتين من معمل مصياف لمعمل أحذية السويداء مع نهاية العام الحالي.

وأضاف أبو فخر: نحن في إطار توريد ثلاث آلات جديدة تم التعاقد عليها بقيمة ٣٩٦ مليون ليرة سورية وهي منتج من مصدر إيطالي وبمستوى وجودة عالية وبسعر مقبول، وتابع: وذلك بهدف تطوير المعمل الذي أنشئ عام ١٩٧٨ وتحديث الآلات القديمة الموجودة في المعمل.

وبيّن أبو فخر أنه سيكون هناك زيادة في فرص العمل بعد تدشين الخط الثاني حيث سيتم توظيف ٤٦ عاملاً وعاملة مطلع العام القادم في معمل أحذية السويداء من أصل ٨٥ فرصة عمل تابعة للشركة العامة للأحذية.

وبالسؤال عن مصير عمال معمل الأحذية ممن لم تنطبق عليهم شروط المسابقة بضرورة الحصول على شهادة التعليم الأساسي «التاسع» وتم استبعادهم لحصولهم على شهادة التعليم الابتدائي فقط رغم أن البعض منهم استمر في العمل بموجب عقود مؤقتة لسنوات وقد امتلكوا الخبرة العالية في العمل أكد أبو فخر أنه لا يمكن إدراجهم ضمن قوائم العمل إلا بقرار من رئاسة مجلس الوزراء.

وأشارت مديرة المعمل أمل نعمان إلى أنه جرى خلال الأيام القليلة الماضية تنظيم العمل داخل صالة الإنتاج وترتيب الأقسام وإعادة تموضع بعض الآلات على خطوط الإنتاج وتأهيل الآلات والماكينات الموجودة وتزويد المعمل بآلتين جديدتين وصلتا منذ عدة أيام بما يخدم العملية الإنتاجية ورفع طاقتها.